البام يقترح قانونا يهدد الوزراء بالسجن

العثماني يصدر مرسوما يشدد الرقابة على المقترحات التشريعية

2

annahar al maghribia

النهار المغربية

يومية مستقلة

www. annahar.ma annahar30@gmail.com

مدير النشر: عبد الحكيم بنديع ◆ العدد: 4012 ◆ الجمعة 30 يونيو 2017 ◆ السنة الرابعة عشر ◆ رقم الإيداع القانوني 84/2002 ◆ الثمن 4 دراهم

وزراء غير مأذون لهم بالمشاركة في أنشطة بالخارج

مصادر تتحدث عن تمهيد لمحاسبتهم بعد انتهاء التحقيق

أكدت مصادر مطلعة ان الوزراء المعنيين بالغضبة الملكية في مجلس الوزراء المنعقد يوما قبل العيد، غير مأذون لهم بالمشاركة في انشطة خارج المغرب، بما يعني انهم ممنوعون من السفر إلى الخارج ما داموا محرومين من العطلة ايضا. وهو تمهيد لمحاسبتهم بعد نهاية التحقيق الذي أمر به جلالة الملك، بخصوص توقف المشاريع المندرجة ضمن الحسيمة منارة المتوسط.

بعد الغضبة الملكية على الوزراء الأحد الماضي، انعقاد المجلس الوزاري بالداراليضاء، وذلك بخصوص تعطيل تنفيذ مشاريع التنمية بالحسيمة، تعود إلى تقديم برنامج التنمية المجالية لاقليم الحسيمة الذي قدمه والي جلالته لتطوان الحسيمة، امام جلالة الملك بحضور جميع وزراء حكومة بنكيران بينهم وزير التجهيز والنقل السابق عزيز الرباح و الوزير المكلف بالنقل نجيب بوليف، وزير الصحة الحسين الوردي ووزير السكنى والتعمير نبيل بنعبد الله ووزير السياحة السابق لحسن حداد، ووزير الشباب والرياضة السابق الحسن السكوري ووزيرة الماء السابقة شرفات الافيلال ووزير التعليم العالي السابق الحسن الداودي ووزير الداخلية السابق محمد حصاد، ووزير الفلاحة عزيز اخنوش و المنتدب السامي للمياه والغابات عبد العظيم الحافي، و رئيس جهة الشمال الياس العمّاري.

وهم الوزراء المتهمون بعدم تتبع هذه المشاريع.

وهناك وزراء معنيون بالغضبة الملكية لم يعودوا اليوم يمارسون مهامهم ويتعلق الامر بكل من رشيد بلمختار، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني السابق، ولحسن حداد وزير السياحة السابق، ولحسن السكوري وزير الشباب والرياضة السابق، والوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة سابقا حكيمة الحيطي.

وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ترأس الأحد بالقصر الملكي بالدار البيضاء، مجلسا وزاريا. وفي بداية أشغال هذا المجلس، عبر جلالة الملك للحكومة، وللوزراء المعنيين ببرنامج الحسيمة منارة المتوسط، بصفة خاصة، عن استيائه وانزعاجه وقلقه، بخصوص عدم تنفيذ المشاريع التي يتضمنها هذا البرنامج التنموي الكبير، الذي تم توقيعه تحت الرئاسة الفعلية لجلالته، بتطوان في أكتوبر 2015، في الآجال المحددة لها.

وفي هذا الصدد، أصدر جلالة الملك تعليماته السامية، لوزيري الداخلية والمالية، عبد العظيم الحافي، و رئيس جهة الشمال الياس العمّاري،